FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
Observatoire Social Tunisien
المرصد الاجتماعي التونسي
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX
عدد: 96

نشرية شهر سبتمبر 2021

1006
تحركا احتجاجيا

15
حالة إنتحار
و محاولة إنتحار

1655
مهاجر(ة)

تهميش وانهيار المدرسة العمومية في تونس

رحاب مبروكي

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
الهاتف: 129 325 71 (216+) الفاكس: 128 325 71 (216+)
contact@ftdes.net www.ftdes.net

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
CCFD TERRE SOLIDAIRE
Soyons les forces du changement

المقدمة

شهر سبتمبر، كان موعدا لعودة الاحتجاجات.. سجل ارتفاع واضح في منسوب المطلبية وعدم الرضا والغضب التي تزامنت أساسا مع انطلاقة السنة الدراسية الجديدة 2022-2021 ومع ما عرفته من هنات وسوء تنظيم وتذبذب واستقالة شبه كلية للهياكل الرسمية جعل من النقابات والأولياء والإطارات المربين والاطارات التربوية يتفقون على وصفها بالعودة المدرسية الكارثية، التي لم تعرفها المؤسسة التربوية قبلا ولم تشهدها السنوات العشر الأخير رغم سوء التنظيم الذي عرفته. جسدت بامتياز التفرقة بين التلاميذ، القرى والمدن والخاص والعام، وكان عنوان واضحا للا مساواة بين الأطفال في تونس في الولوج الى مسارات التعلم.

عودة مدرسية ببنية تحتية مهترئة ومدارس محالة كليا على التقاعد الوجوبي مع اكتظاظ غير مسبوق في الأقسام (خاصة في مراكز الولايات) ونقص فادح في المعلمين ورفض للمعلمين النواب الالتحاق بمدارسهم بعد ان تقاعست وتخلفت وزارة التربية في تنفيذ تعهداتها ناحيتهم وتأخرت كثيرا في سداد أجور خريجي الإجازة في التعليم.. زادته حالة الاكتظاظ وسوء التنظيم وفوضى النقل تأزما.

أما العودة الجامعية فكان عنوانها الأكبر، أزمة السكن الجامعي، اين وجد الطلبة انفسهم اما امام عجز للوزارة في استيعابهم و توفير مبيت لهم اما في مواجهة الغلاء المجحف الذي تعرفه أسعار الشقق والمبيتات الخاصة من ناحية أخرى حتى ان البعض اضطر الى عدم العودة لعجز عائلته على توفير كلفة دراسته.
والتحركات ارتبطت أيضا بالتغير السياسي الذي سجله يوم 25 جويلية 2021، وما حمله من عودة علو لسقف انتظارات وآمال التونسيين.
أمال وانتظارات حملها المعطلون عن العمل من أصحاب الشهائد العليا، وتعلقت بالمرور الى تطبيق الفصل 38 المنظم لتشغيل العاطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا الذين طالت بطالتهم لأكثر من 10 سنوات والصادر منذ أوت 2020، ولم يتم الى حد اليوم صياغة أوامره الترتيبية او تقديم أي نوايا جدية من قبل السياسيين والمسؤولين داخل الحكومة تدل انه سيتم المرور فيه نحو اعتماده على أرض الواقع.. فلم يتجاوز الى غاية الان مجال الخصومات والمزايدات السياسية.
وكان في نفس الوقت منطلق اعلن من خلاله عمال وعاملات الحضائر دخولهم في سلسلة جديدة من التحركات الاجتماعية المطالبة من جديدة باستكمال تسوية وضعياتهم المهنية التي تعود الى سنة 2012 وتم إمضاء اتفاقان في شأنها الأول خاص بالذين دون الخمسة والأربعين عاما ويعرف تقدم بطيئ والثاني ويهم عمال وعاملات الحضائر الذين تجاوز سنهم الخمسة والأربعين عاما ويشهد شبه توقف.

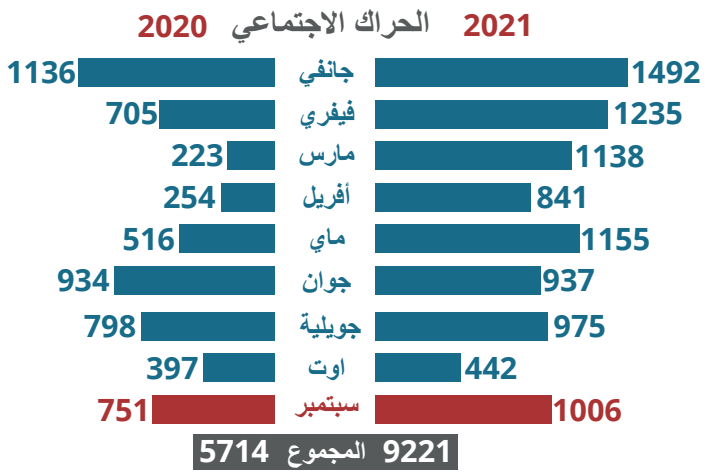

الحراك الاجتماعي خلال شهر سبتمبر

عرف الشهر بدوره تحركات اجتماعية بالأساس دارت أساسا حول شعار الثورة الذي لم يتحقق بعد وهو ، شغل حرية كرامة وطنية، طلبت بالماء الصالح للشراب وبتحسين البنية التحتية وبفك العزلة عن عدد من المناطق وتوفير وسائل نقل لهم ولابنائهم التلاميذ او مد طريق ولو ريفي..

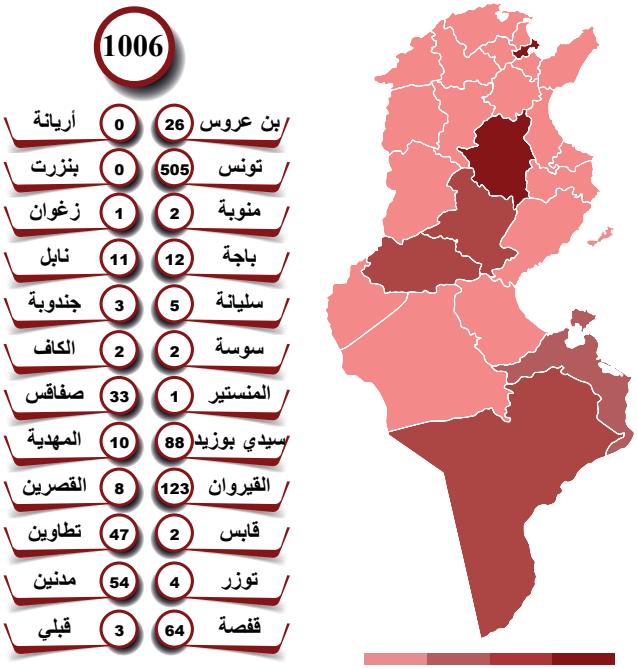

ويمكن القول أيضا وطبقا لمتابعة وعمل فريق المرصد الاجتماعية التونسي وحصيلة التحركات التي تم رصدها في مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، شهر سبتمبر 2021 كان موعد للتحركات ذات المرجعية السياسية بامتياز، فاسبوعيا تقريبا تعرف العاصمة (ولاية تونس) أكثر من تحرك اما يتعلق بأنصار الرئيس قيس سعيد والإجراءات الاستثنائية وحل البرلمان او تحركات مناهضة لذلك ترفض تعليق الدستور وتعتبر ما قام به الرئيس هو مخالف للدستور ويجب التراجع عليه والعودة للشرعية واتمام مسار الانتقال الديمقراطي، وربما هذه الموجة من التحركات الدورية هو ما يفسر احتكار إقليم الشمال الشرقي لنحو 545 تحركا احتجاجيا وهو ما يمثل اكثر من نصف حصيلة التحركات التي عرفها شهر سبتمبر مجملة والتي كانت في حدود ال 1006 تحركا احتجاجيا وتقاسم بقية الأقاليم التحركات المتبقية.

واحصائيا، ارتفع نسق الاحتجاجات خلال شهر سبتمبر 2021، مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية التي عرفت 751 تحركا احتجاجيا والسنة التي قبلها 2019 التي عرفت أيضا نحو 739 تحركا احتجاجا، بنسبة في حدود ال 35% .

	2021	2020	2019
سبتمبر	1006	751	739

كما ظهر تقارب في النسب بين الاحتجاجات المنظمة وتلك التلقائية فيما ما تزال نسبة الاحتجاجات العشوائية أي تلك التي تنزع نحو العنف مهمة وناهزت 79 بالمئة طيلة شهر سبتمبر. علما وان الاحتجاجات العشوائية بدات نسقها التصاعدي منذ افريل 2020 أي خلال فترة الحجر الصحي الشامل التي اقرتها آنذاك حكومة الياس الفخفاخ وبدا معها أيضا تغير الخارطة الاحتجاجية لتبرز ولاية سيدي بوزيد كاكثر الولايات احتجاجا ولتبلغ نسبة الاحتجاجات العشوائية نسبة 74 بالمئة من مجموع الاحتجاجات المرصودة.

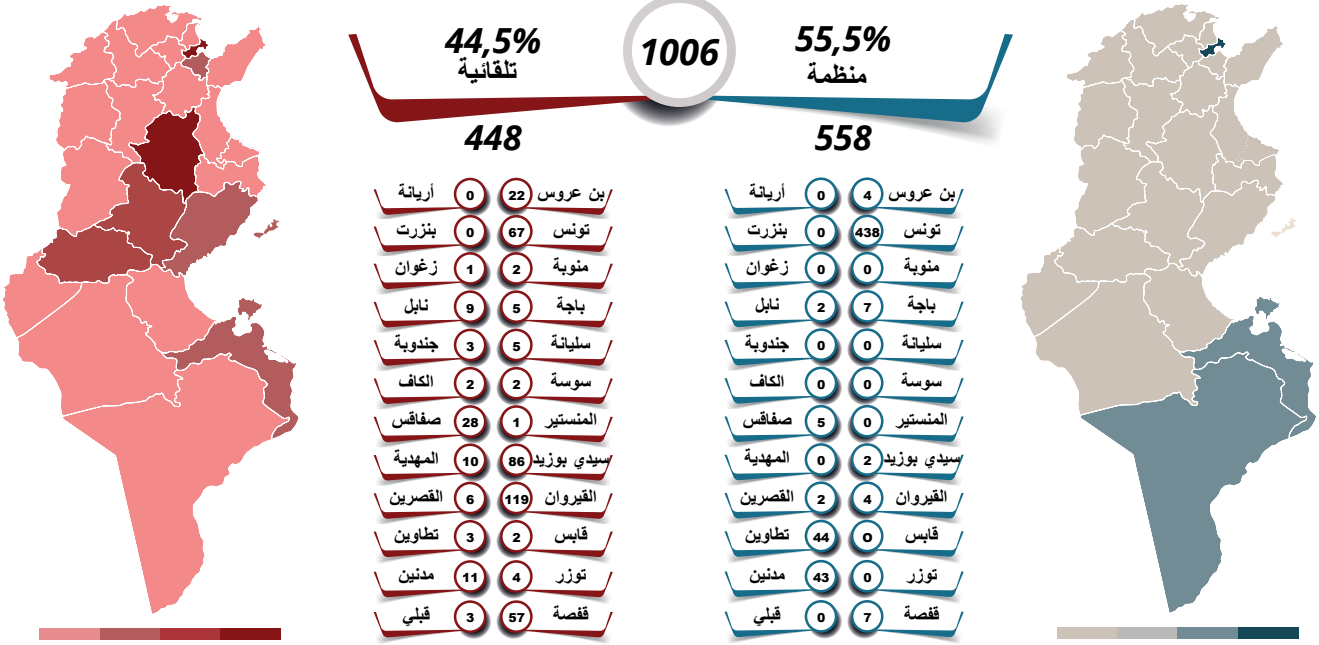

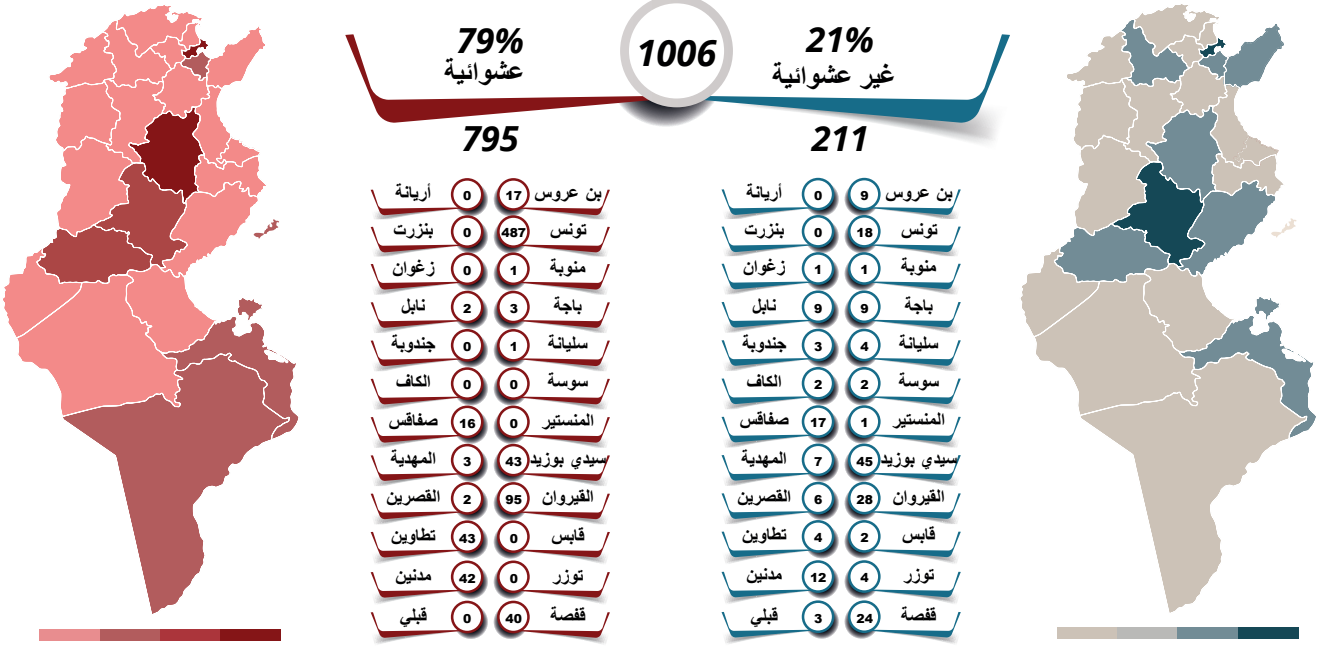

وشهد شهر سبتمبر 367 يوم اضراب وهو ما يمثل 36.5% من جملة التحركات التي سجلت على امتداد أيامه، كما عرف اعتصامات ووقفات احتجاجية وغلق طريق وكثيرا من الغضب والسخط والنداءات عبر وسائل الإعلام لفلاحين يطالبون بالتخفيض في أسعار الأعلاف والأسمدة ولمواطنين ملوا المطالبة بحقهم في ماء صالح للشراب او برفع الفضلات في موعدها المحدد او بطريق امن لا يسجل فيه حوادث طرقات قاتلة ..

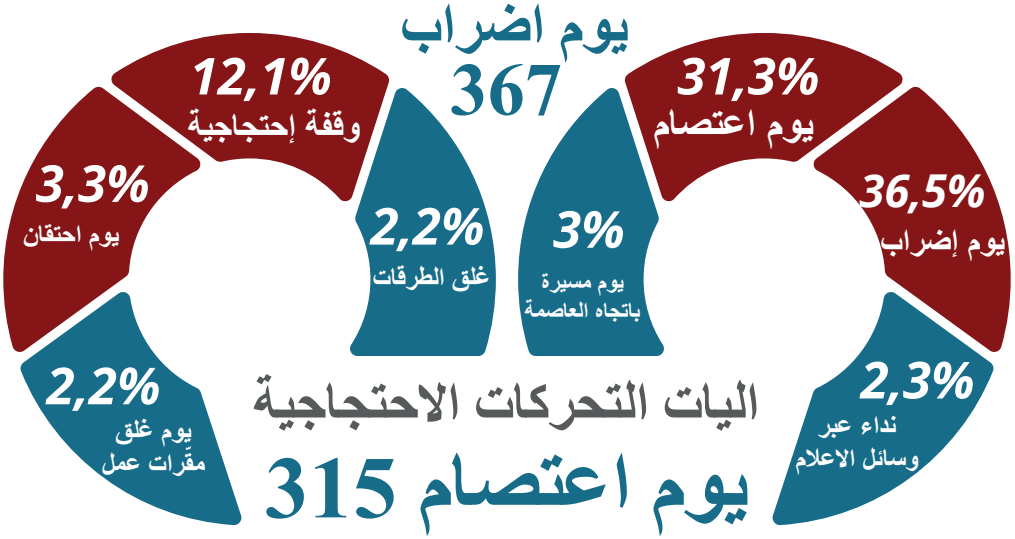

ومثلت التحركات التي اتصلت بالجانب التربوي والعودة المدرسية 5% أما الجانب الإداري فتعلقت به النسبة الأعلى على الإطلاق وكانت في حدود ال 42 % من جملة التحركات التي عرفها شهر سبتمبر 2021، في الوقت الذي كانت فيه التحركات ذات الطابع البيئي في حدود ال 7% من المطلبية المسجلة وتاتي التحركات ذات الطابع القانوني في المرتبة الأولى بنسبة 14% مع 5% ذات طابع سياسي، وهو ما يؤكد ان الفترة السابقة هي فترة سياسية بامتياز كان محركها الأساسي الخلاف حول الدستور وتأويلاته. واتصلت نسبة 55% من المطالب والتحركات بالمرفق العمومي والهياكل الرسمية.

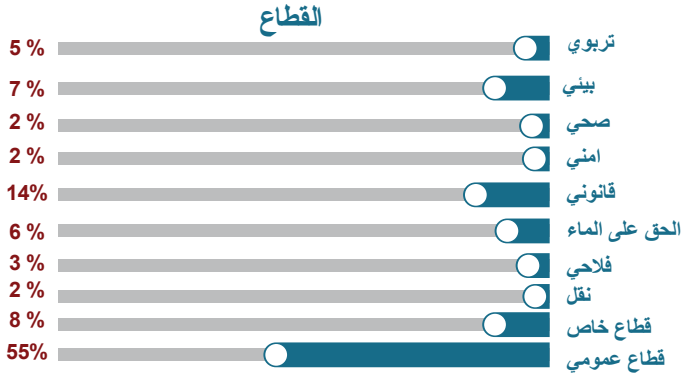

وعلى غرار الأشهر السابقة، تبقى التحركات ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية التحركات الأبرز على الدوام وكانت مجتمعة خلال شهر سبتمبر في حدود ال 44% مقسومة 29% تحركا ذو صبغة اجتماعية و15 % بصبغة اقتصادية.

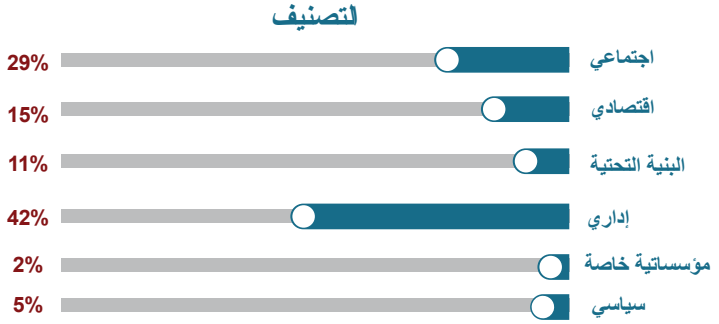

توزع المحتجين حسب الجندر

ومثلت مقرات العمل ابرز فضاءات تحرك المحتجين وذلك بنسبة 46 بالمئة تليها الطرقات بنسبة 19 بالمية ثم وسائل الاعلام ومقرات الوزارات بنسبة 10 بالمية. وبالتزامن مع العودة المدرسية مثلت المؤسسات التعليمية فضاء للاحتجاج بنسبة 8 بالمية. كما مثلت مقرات الولايات والمعتمديات ومقرات السيادة أيضا فضاءات لتحركات المحتجين ومثلت المشافي أيضا فضائيا احتجاجيا بنسبة 4 بالمية.

اما الفاعلون فهم موظفون (48 بالمئة) والسكان (19 بالمية) دفاعا عن مطالب احيائهم ومدنهم فيما يتعلق بالخدمات الأساسية وكذلك المعطلون عن العمل والمعطلين من أصحاب الشهادات العليا (16 بالمية) ثم العمال (8 بالمية) دفاعا عن مطالب مهنية والاولياء (6 بالمية) وكذلك الصحفيين (4 بالمية) والمعلمين (4 بالمية) وموظفي الخدمات الطبية (4 بالمية).

فضاءات التحركات الاحتجاجية

مقرات عمل	46 %
الطرقات	19 %
وسائل الإعلام	10 %
مقرات الوزارات	10 %
المؤسسات التعليمية	8 %
مقر الولاية	8 %
الشبكات الاجتماعية	6 %
مستشفيات	4 %
مقرات المعتمديات	4 %
مقرات السيادة	1 %

اهم فاعلي التحركات الاحتجاجية

الموظفون	48 %
السكان	19 %
العاطلين عن العمل	8 %
اصحاب الشهائد العاطلين عن العمل	8 %
العمال	8 %
الاولياء	6%
اخر	5 %
لصحفيين	4 %
لمعلمين	4 %
موظفو الخدمات الطبية	4 %

الهجرة غير النظامية خلال شهر سبتمبر 2021

مقارنة بنفس الفترة خلال السنوات 2018 – 2019 – 2020 - 2021

خلال 10 سنوات مما يسمى مقاومة الهجرة غير النظامية (2011 – 2020) منعت السلطات التونسية 42019 مهاجرا من الوصول الى السواحل الإيطالية في حين انه خلال 9 أشهر الأولى من سنة 2021 نجحت في منع 19408 مهاجرا من الوصول أي حوالي 46% من جملة ارقام العشر سنوات الأخيرة. ارقام تؤكد المقاربة الطاغية في مجال الهجرة غير النظامية مقاربة امنية بحته على السواحل وفي المياه الإقليمية لتصل حتى المياه الدولية. تم خلال شهر سبتمبر منع 3199 مهاجرا من الوصول بزيادة 57% مقارنة بسبتمبر 2020 كما تم احباط 308 عملية اجتياز بزيادة 81% في حين بلغ عدد الواصلين الى السواحل الإيطالية 1655 مهاجر بانخفاض 15% مقارنة بسبتمبر 2020. بلغ عدد الواصلين من ذوي الجنسية التونسية الى السواحل الإيطالية خلال تسعة أشهر 12697 أي بنسبة 28% من جملة الواصلين الى السواحل الإيطالية.

تعكس الأرقام مسألة امننة الهجرة في سياسة تونس خاصة منذ ما بعد الجائحة وتصاعد الضغوط الأوروبية على تونس بشكل لا يهدد فقط حقوق وكرامة المهاجرين بل أصبح يهدد حق تنقل التونسيين في بلادهم من خلال التضييقات على تنقل المواطنين نحو المناطق الساحلية وخصوصا تلك التي تشهد عمليات انطلاق مكثف لمراكب الهجرة.

توزيع الواصلين الى إيطاليا خلال شهر سبتمبر 2021

	الواصلين	الرجال	النساء	القصر مع مرافقة	القصر دون مرافقة
سبتمبر	1655	1386	52	68	139
المجموع	12697	9988	449	477	1772

بلغ عدد القصّر التونسيين الواصلين الى السواحل الإيطالية 2249 أي انهم يمثلون حوالي 18% من جملة الواصلين التونسيين كما يمثل القصّر من الجنسية التونسية الثلث من مجموع القصّر من جميع الجنسيات والواصلين الى السواحل الإيطالية. في حين يقدّر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية عدد العائلات بأكثر من 300 عائلة واصلة الى السواحل الإيطالية خلال تسعة اشهر.

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات خلال شهر سبتمبر

	مدنين	قابس	صفاقس	المهدية	المنستير	سوسة	نابل	تونس	بنزرت	جندوبة
سبتمبر	4,5%	2,25%	41,1%	14,4%	8,8%	11,1%	3,3%	11,1%	3,3%	1,1%
المعدل	6,25%	0,73%	42,4%	13,61%	6,5%	5,2%	12,8%	9,73%	2,73%	0,1%

*** وجود هذه العلامة لا يعني ان هذه الجهات لا تشهد عمليات اجتياز لكن المعطيات الرسمية المنشورة في البلاغات لم تتضمن عمليات اجتياز محبطة في هذه الجهات**

لم تتغير خارطة عمليات الاجتياز المحبطة لتواصل صفاقس استئثارها بالنسبة الأكبر ب 41.1% خلال شهر سبتمبر مقابل تراجع ولاية نابل وبروز إقليم تونس الذي شهد عمليات احباط اجتياز لا فقط في الموانئ بل أيضا على السواحل.

توزيع المجتازين حسب الجنسيات خلال شهر سبتمبر

	تونسيون/ات	غير تونسيين/ات
سبتمبر	48,7%	51,2%
المعدل	43,08%	56,91%

عادت نسبة المهاجرين من جنوب الصحراء لتتجاوز نسبة المهاجرين من ذوي الجنسية التونسية والذين تم منع اجتيازهم حيث بلغت 51.2% خلال شهر سبتمبر. مثلت خلال شهر سبتمبر نسبة المهاجرين انطلاقا من السواحل الليبية والذين اعترضتهم السلطات التونسية 16% من جملة المهاجرين الذين تم منعم. يفسّر هذا الرقم الازمة الإنسانية المتصاعدة بولايات صفاقس ومدنين وما يعانيه المهاجرين من جنوب الصحراء من صعوبات في الايواء وفي نقص الخدمات المقدمة مما تسبب في توترات بهذه الجهات. ازمة الهجرة المتصاعدة بولايات الجنوب وما يتعرض له المهاجرون من وصم واخلاء من الاحياء والمبيتات والمنازل عمّق معاناتهم نتيجة انخراط السلطات التونسية الاعمى في المقاربة الأمنية والتي حولت تونس بطريقة غير مباشرة لمنصة لانزال المهاجرين غير النظاميين. الازمة في صفاقس ومدنين وامام سلبية السلطات المركزية قد تشهد سيناريوهات تحمل الكثير من العنف والتمييز والانتهاكات إزاء المهاجرين من جنوب الصحراء. تدفع تونس بذلك ثمن تعاونها الأمني اللامحدود وتنسيقها المباشر مع الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود والسلطات الإيطالية نتيجة مكلفة إنسانيا للمهاجرين غير النظاميين.

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال شهر سبتمبر

ظهر للعيان حجم القبضة الأمنية على السواحل والتي تدعّمت اثر احداث 25 جويلية مما مكّن من تحقيق ارقام مرتفعة لعمليات الاجتياز المحبطة. تعتمد السلطات التونسية تكتيكات متعددة لمنع عمليات الاجتياز تعتمد أساسا على العنصر البشري والامكانيات اللوجستية والتقنية التي وفرها التعاون التونسي الأوروبي. .

الانتحار ومحاولات الانتحار

أما بالنسبة للانتحار ومحاولة الانتحار فالأغلب ان شهر سبتمبر 2021، قد عرف عودة صعود للظاهرة بعد تراجعها في الأشهر السابقة أين سجل 15 انتحار ومحاولة انتحار أي بمعدل حالة انتحار كل يومين. 10 منهم ذكور و5 اناث.

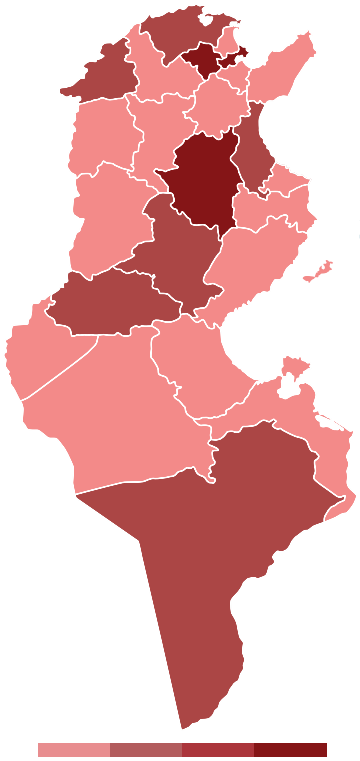

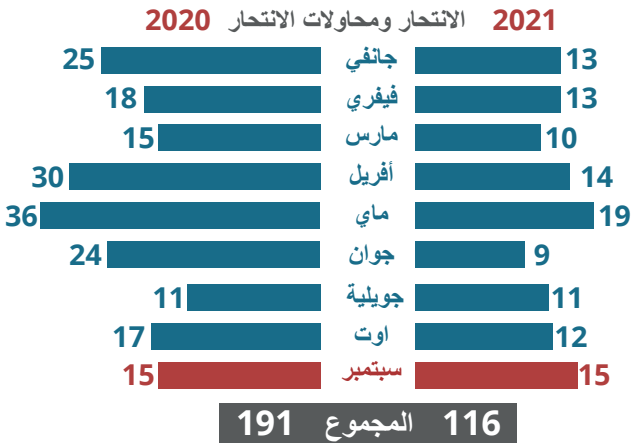

ومن خلال ما تم رصده من قبل فريق المرصد الاجتماعي التونسي يمكن القول ان هناك عودة للانتحار ومحاولة الانتحار في صفوف الفئة العمرية دون ال 25 عاما وهي فئة تضم في جزء كبير منها فئة الأطفال بداية ثم المراهقين والشباب، فئة عمرية هامة داخل المجتمع التونسي تمثل نحو ال 40% منه.

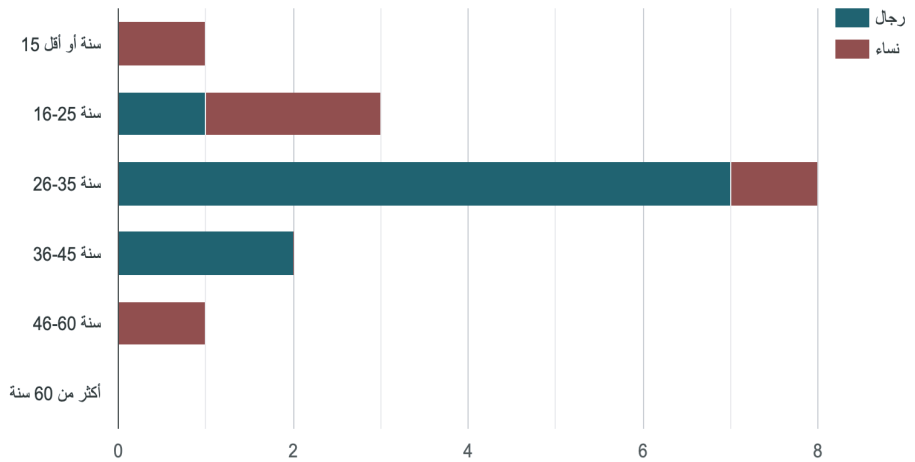

	15 سنة أو أقل	16-25 سنة	26-35 سنة	36-45 سنة	46-60 سنة	أكثر من 60 سنة
ذكور	0	1	7	2	0	0
إناث	1	2	1	0	1	0
المجموع	1	3	8	2	1	0

وتعتبر الأكثر هشاشة نفسيا واقتصاديا واجتماعيا، السلطات المعنية والهياكل المختصة مطالب اليوم أن توليها رعاية اكبر وتوفر لها بيئة اكثر توازنا واستقرارا

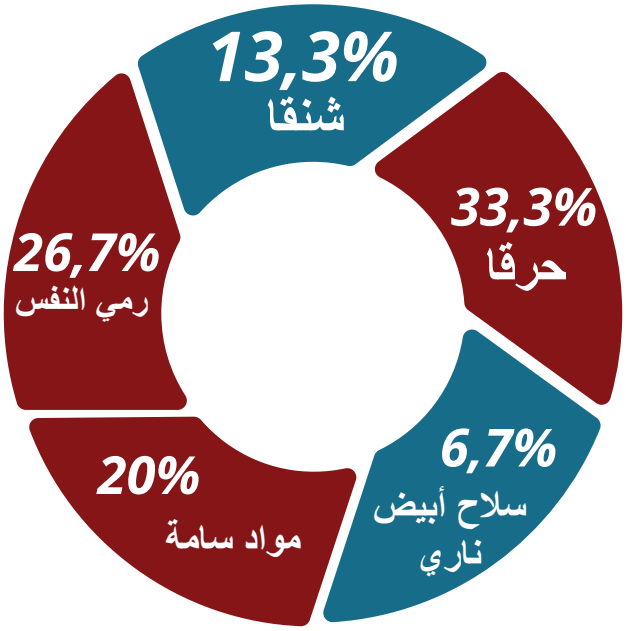

تقرير العنف لشهر سبتمبر

يُطرح العنف اليوم في تونس كمشكل اجتماعي يحتاج إلى وضع استراتيجة واضحة وعاجلة للحول دون زيادته وتوسع حريقه. فالعنف يطال اليوم كل الفضاءات الخاصة منها والجماعية ويشمل كل الفئات العمرية وتتنوع اشكاله لتتخذ شكلا فرجويا ومُمسرحا. اذ شهدت احداث العنف المرصودة طيلة شهر سبتمبر من قبل وحدة الرصد في المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حالات خطف وتحويل وجهة من الشوارع بهدف الاغتصاب والسرقة وحالات قتل وتهديد بالقتل في الشارع وفي المساكن وأصبحت تقريبا كل الفضاءات متاحة للعنف. ففي سيدي بوزيد الشرقية بلغ العنف حد اقتحام مؤسسة تربوية اثناء اداء تحية العلم والاعتداء بالعنف على استاذ امام أنظار الجميع.

غياب الاستراتيجيا

هذا النزيف لا تقابله اي خطة رسمية للحول دون تطوره وزيادته سواء في الفضاء العام كالشارع والمؤسسات التربوية او في الفضاء الخاص اي داخل المنازل. ولعل تطبيق القانون بصرامة في حق المخالفين ومرتكبي العنف والقطع مع ظاهرة الافلات من العقاب افضل استراتيجيا يمكنها ان تحد من العنف على المدى القصير.

كما أن تنمية ثقافة الصحة النفسية وضرورة الاهتمام بالامراض النفسية ومعالجتها حل يمكنه ان يساهم في إيقاف الجرائم المرتكبة بحجة أمراض نفسية. فبعد مجزرة باردو التي راح ضحيتها اربعة أفراد من اسرة واحدة هم الاب والأم والشقيقين وذلك على يد احد افرادها قبل انتحاره كادت اسرة اخرى ان تعيش مجزرة مشابهة نهاية شهر سبتمبر في ولاية نابل حيث تعرض الوالدين والشقيقة الى العنف والتهديد بالقتل على يد شقيقها والذي حفر قبور ضحاياه في حديقة المنزل بحجة معاناته من مرض نفسي. وفي ظل رحى العنف ايضا طُحِنت عظام الاطفال باعتبارهم الحلقة الهشة العاجزة عن التعبير عن مطالبها والدفاع عن حقوقها ليظهر العنف الرمزي والنفسي الموجه ضد الاطفال والذي لا يمكنه ان ينتج سوى مُعَنَّفُون ومُعَنِّفِين. ويمثل تعثر العودة المدرسية في العديد من المناطق عنفا رمزيا تمارسه الدولة ضد الاطفال في تلك المناطق.

هذا العنف الرمزي يتجلّى ايضا في تردي خدمات الصحة والنقل وكل الخدمات الأساسية التي ثبت تراجعها طيلة سنوات ما بعد الثورة امام غياب مستمر لبرنامج واضح للإصلاح والذي يظل مرتبطا بالمناخ السياسي الداعم للإصلاح.

حصاد سبتمبر

تبرز من خلال ما تم رصده من احداث عنف ثلاث أقاليم رئيسية باتت مسرحا للعنف: اقليم الساحل ويضم ولايات سوسة والمهدية والمنستير وقد شهد هذا الإقليم 34.6 % من احداث العنف المرصودة، واقليم الوسط ويضم ولايات سيدي بوزيد وقفصة والقيروان وقد شهد 25.8 % من مجموع احداث العنف المرصود واقليم العاصمة وقد شهد 15.3 % من مجموع احداث العنف المرصود طيلة شهر سبتمبر.

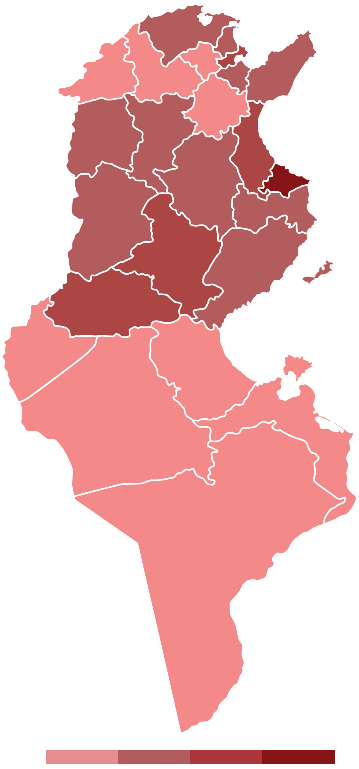

وقد كان هذا العنف فرديا بنسبة 61.5% وجماعيا بنسبة 38.5%. وتأتي النساء في مرتبة أولى من حيث نسبة الضحايا وذلك بنسبة 46.2% ثم الذكور في مرتبة ثانية بنسبة 26.9% من مجموع الضحايا. في المقابل يأتي الرجال في مرتبة أولى من حيث نسبة المعتدين وذلك ب68% ثم النساء في مرتبة ثانية بنسبة 32%.

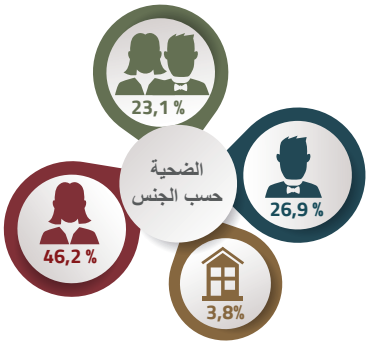

ويأتي العنف الاجرامي في مرتبة أولى بنسبة 80 % يليه العنف المؤسساتي بنسبة 15.4 % ثم العنف الاقتصادي بنسبة 3.8%.اما بالنسبة لفضاءات التي يُرتكب فيها العنف يأتي الشارع في مرتبة أولى بنسبة 50% ثم المنزل بنسبة 34.6% ثم وسائل النقل العمومي بنسبة 7.7% ثم المؤسسات التربوية ومؤسسات الانتاج الاقتصادي بنسب متشابهة تقدر ب3.8 %.

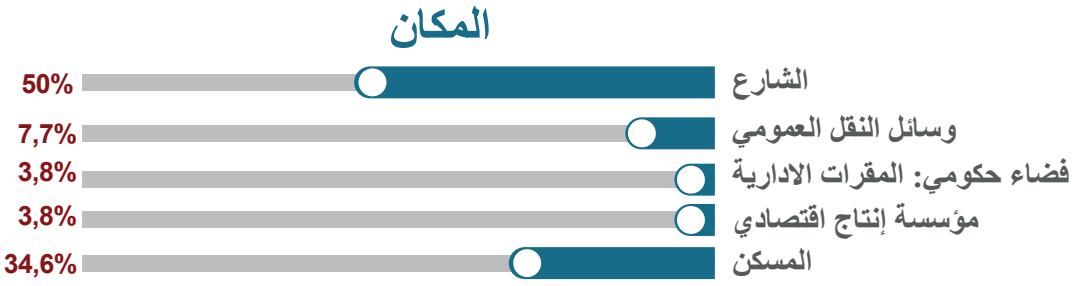

ومن ضمن احداث العنف المرصودة نورد لكم التالي للتدليل على النزعة نحو العنف الفرجوي او الاستعراضي:

- زوج يعترض طريق طليقته ووالدتها ويدهسها بالسيارة ليرديها قتيلة على عين المكان.

- ام تبيع أبنائها بمشاركة الاب في المهدية

- غرباء يقتحمون مؤسسة تربوية اثناء اداء تحية العلم ويعتدون على اطار تربوي.

- غياب النقل المدرسي يحرم عددا من التلاميذ من الالتحاق بمقاعد الدراسة في سليانة

- تعذيب طفلة (8 سنوات) على يد والدها وزوجته

- شاب يحاول قتل والديه وشقيقته في نابل

- مقتل امراة اثر خصومة نشبت بينها وبين ستة اشخاص

-اختطاف طفلة عمرها 14 سنة من الشارع واغتصابها جماعيا.

الخاتمة

وتحيل كل المؤشرات والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والمناخ السياسي أن شهر سبتمبر 2021 الذي عرف زيادة هامة في نسق التحركات، سيكون منطلق وبداية لنهاية سنة وثلاثية أخيرة ساخنة من العام تؤشر بانطلاقة باكرة لموجة من التحركات والمطلبية والاحتجاج خاصة مع تواصل حالة الضبابية وعدم الوضوح السياسي وحالة عدم الاستقرار الاقتصادي وحجم الهشاشة الاجتماعية التي استقر فيها جزء هام من التونسيين. أين لم يعد اليوم مشكل الزيادات الدوري في الأسعار وغلاء المعيشة ومعضلة غياب العدالة الجبائية واستشراء الفساد والمحسوبية مشكل للطبقة الفقيرة ومن تدحرج نحوها من الطبقة المتوسطة بل شمل المشكل الأجراء والموظفين ايضا، ليمثلوا في مجموعهم أكثر من ثلثي التونسيين.

تهميش وانهيار المدرسة العمومية في تونس: هل أصبحنا في مواجهة تعليم طبقي يكرّس التفاوت بين أبناء مختلف الطبقات الاجتماعية؟

رحاب مبروكي

مثلت الأسابيع الفارطة مسرحا لمناقشات ومفاوضات مكثفة حول الظروف المحيطة بالعودة المدرسية، إذ لم يمر بضعة أيام على عودة التلاميذ إلى مقاعدهم حتى استغاث العديد من الأولياء وتتالت الوقفات الاحتجاجية للمطالبة بتحسين وتهيئة بعض المداس الابتدائية حتى تستجيب لأبسط المقومات التي يحتاجها التلميذ أثناء مزاولته لتعليمه، كما تداول نشطاء على موقع التواصل الاجتماعي صورا تبين انهيار أسقف بعض المدارس العمومية إضافة إلى غياب الإطار التربوي عن العديد منها والاكتظاظ في الأقسام وغياب وسائل النقل عن ألاف التلاميذ الذين يقطنون في المناطق الريفية وكذلك افتقار العديد من المؤسسات التعليمية للماء الصالح للشرب الذي يؤدي غيابه أو تكرر انقطاعه إلى خلق وسط ملائم لسرعة انتشار الفيروس بسبب غياب وسائل الوقاية التي ترتكز على الماء، وهو ما يتعارض مع التدابير الحكومية والإجراءات الوقائية التي لا تزال جارية لمواجهة الوباء، ما دفع الأولياء في العديد من المناطق إلى مقاطعة العودة المدرسية خاصة وأن الخوف من عودة انتشار الجائحة لا يزال قائما رغم التحسن الملحوظ الذي تم رصده في الفترة المنقضية.

مدارس ابتدائية دون ماء !

في شهر أكتوبر 2020 صرح وزير التربية فتحي السلاوتي عن وجود 1415 مدرسة ابتدائية في تونس غير مرتبطة بشبكة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، مبينا أن من بين هذه المؤسسات التربوية 461 مدرسة تشهد إشكاليات واضطرابات متكررة في التزود بالماء. وفي ولاية القيروان وحدها يوجد 175 مدرسة ابتدائية لا يصلها الماء من جملة 313 مدرسة خلال السنة الدراسية 2018/2019 حسب بيان أصدره المنتدى التونسي. أرقام من المتوقع أن تكون في زيادة خاصة في ظل المشاحنات السياسية التي تمر بها البلاد خلال العشرية الأخيرة والتي أبعدت الاهتمام بالتعليم العمومي عن خانة الأولويات في عمل الحكومات المتعاقبة، ما دفع وتيرة الاحتجاج تزداد خلال العودة المدرسية لهذه السنة والتي شملت تقريبا أغلب ولايات الجمهورية لتتصدر المناطق الداخلية المراتب الأولى، حيث أقدم أهالي "الرياشية" من معتمدية نصر الله التابعة لولاية القيروان بتاريخ 17 سبتمبر 2021 على تنفيذ وقفة احتجاجية تم على إثرها غلق الطريق المؤدية إلى ولاية سيدي بوزيد أمام المدرسة الابتدائية "العجاينة" من أجل المطالبة بتوفير الماء الصالح للشرب بالمدرسة وإدخال تحسينات وتهيئتها إضافة إلى تحسين المسالك الفلاحية التي تؤدي إليها لتفادي حصول حوادث تمثل خطرا على سلامة التلاميذ. ولاية القيروان ليست الوحيدة التي تشكو مشكل انقطاع الماء بالمدارس، بدورهم منع الأولياء بمعتمدية سبيطلة من ولاية القصرين والواقعة على سفح جبل سمامة أبنائهم من الالتحاق بمقاعد الدراسة بسبب غياب الماء، أما في معتمدية تمغزة يواصل الأولياء بالمدرسة الإعدادية بتمغزة إلى حدود مطلع الشهر الجاري منع الدروس بسبب غياب الطباخ المكلف بإعداد الوجبات للتلاميذ الذي يقطنون في مناطق بعيدة إضافة إلى نقص الإطار التربوي والإداري من قيمين ومؤطرين للتلاميذ.

انخراط التلاميذ بالمدرسة الابتدائية العجاينة في احتجاجات للمطالبة بتحسين وضع المدرسة [1]

بنية تحتية متهرئة

بمنطقة الرياشية بولاية القيروان، وفي مدرسة معزولة من دون أسوار ولا حراسة يقبع التلاميذ لساعات في وضع غير امن متوقعين انهيار أسقف الأقسام بسبب اهتراء بنيتها التحتية وعدم خضوعها للصيانة والتجديد منذ بنائها. هي دلائل على حجم المخاطر المحيطة بالمدرسة العمومية وتدني جودة التعليم المقدم فيها الذي دفع التلاميذ والإطار التربوي إلى النفور منها ما من شأنه أن يؤثر على قيمتها باعتبارها فضاء تربويا تعليميا في الآن نفسه. ولا يقتصر هذا الأمر على منطقة دون غيرها من شمال البلاد إلى جنوبها بل أمسى ظاهرة منتشرة تحتاج خطوات جادة ومعالجة فعالة لتحسين وضع المدرسة العمومية. ويتواصل هذا الأمر بعد أكثر من 03 سنوات منذ تقديم الحكومة وعودها بتخصيص برنامج شامل لصيانة المؤسسات التربوية عبر رصد اعتمادات مالية قدرت ب500 مليون دينار[2] ستمكن من تجديد العديد من المدارس الابتدائية في إطار برنامج لتحسين قطاع التعليم، وإقرار رئاسة الجمهورية في سبتمبر 2021 بتكوين لجنة تعنى بصيانة المؤسسات التربوية وتخصيص 50 مليون دينار[3] في إطار عمل اللجنة حسب ما صرحت به مستشارة وزير التربية وجدان بن عياد لإحدى الإذاعات الخاصة. أرقام تبقى حبرا على ورق مادامت لم تغير واقع تلاميذ مدارس الأرياف شيئا.

المدرسة الابتدائية "العجاينة"[4]

HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/FORUM-TUNISIEN-POUR-LES-DROITS-ECON MIQUES-ET-SOCIAUX-SECTION-KAIROUAN-233012453493683/PHO-TOS/PCB.4055356674592556/4055351977926359
/HTTPS://ULTRATUNISIA.ULTRASAWT.COM
HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/MOSAIQUEFM/VIDEOS/843098403076552
HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/FORUM-TUNISIEN-POUR-LES-DROITS-ECONO-MIQUES-ET-SOCIAUX-SECTION-KAIROUAN-233012453493683/PHOTOS/PCB.4055356674592556/4055351977926359

تهميش المدرسة العمومية: سياسة ممنهجة لفتح المجال نحو خوصصة التعليم

يُلزم القانون الدولي جميع الدول باستخدام كل الموارد المتاحة للوفاء بالحق الأساسي في التعليم لجميع الأطفال. لكن بعض الحكومات تستخف بالحق في التعليم أو لا تستثمر فيه بالشكل الذي يجعله يستجيب للاحتياجات الأساسية للتلميذ بما في ذلك النظافة والصحة عبر توفير الماء والحماية عن طريق تهيئة البنية التحتية للمدارس. هذا الانخفاض في الاستثمار في التعليم العمومي يؤدي إلى حرمان الأطفال من أحد حقوقهم الأساسية وإبقاء الآلاف منهم خارج المدارس تماما مثلما يحدث في تونس اليوم، حيث أدى الوضع الذي تعيشه المدرسة العمومية إلى تزايد معدل الانقطاع المدرسي حيث ينقطع يومياً حوالى 280 تلميذاً وسنوياً أكثر من 100 ألف تلميذ عن الدراسة، بينما بلغ العدد الإجمالي في العشر سنوات الأخيرة للمنقطعين حوالى مليون تلميذ ، سواء خلال المرحلة الابتدائية أو الثانوية نتيجة تردي الظروف الصحية بالمدارس وبعدها عن المناطق السكنية في الأرياف وعدم تهيئتها بما يوفر الحماية الأساسية للتلميذ. انتهاكات قانونية واسعة النطاق وممارسات ترسخ عدم المساواة والتمييز على مستوى النفاذ إلى المعرفة، كما تحرم الأطفال من التعليم وهو حق أساسي لتنميتهم وجعلهم قادرين على المطالبة بحقوقهم. وتظل القيادة اللازمة لحل هذه الأزمة غير متوفرة خاصة في ظل تضافر الجهود من مختلف الأطراف لفتح المجال أمام التعليم الخاص حتى يصبح حكرا على طبقة معينة دون غيرها ما يكرس مزيدا من التمييز الطبقي ويجعل الدولة تتنصل من مسؤوليتها تجاه إصلاح منظومة التعليم اعتبارا وانه أصبح على ملك القطاع الخاص.

"إن تراجع الدولة على مستوى ضمان تعليم عمومي جيّد وانهيار المدرسة العمومية، يفتح المجال لبناء سدود أمام قدرة الطبقات الفقيرة على تحصيل التكوين الجيّد الذي تحظى به طبقات أخرى قادرة على إنتاج فضاءاتها المعرفية ذات الجودة العالية". هذا ما أشار إليه المفكر اللبناني مهدي عامل في كتابه "مقدّمات نظرية لدراسة أثر الفكر الإشتراكي في حركة التحرر الوطني" ، والذي يؤكد فيه على أن النتيجة الحتمية لخوصصة التعليم ستكون إنتاج تعليم طبقي يكرّس التفاوت بين أبناء مختلف الطبقات الاجتماعية. ويتزامن هذا الأمر مع حالة العجز الاقتصادي التي تعيش على وقعها تونس منذ بداية العقد المنقضي والتي أدت إلى تراجع دور الدولة كفاعل اقتصادي يكفل ضمان الحقوق الأساسية لمواطنيها كالتعليم والصحة. مما أثر على المدرسة العمومية التي وجدت نفسها تتخبط في العنف الطبقي عبر انخفاض جودة التعليم واهتراء بنيتها التحتية في مقابل نمو التعليم الخاص الذي طرح نفسه كطوق نجاة معرفي، فقط لمن استطاع إليه سبيلا. و بلغ عدد المؤسسات التربوية الخاصة في تونس سنة 2017، 735 مدرسة ومعهدا إعداديا وثانويا تقدم خدماتها لأكثر من 138 ألف تلميذ ، حسب الإحصاء المدرسي الذي تصدره الإدارة العامة للدراسات والتخطيط ونظم المعلومات التابعة لوزارة التربية كما يشغل هذا القطاع حاليا أكثر من 197 ألفا يتوزعون بين أساتذة معلمين ومتفقدين وإداريين، ويمثلون 30.9% من جملة موظفي القطاع العمومي، ويقدم خدماته إلى أكثر من مليوني تلميذ بموازنة عامة بلغت 6509 مليون دينار لسنة 2020 حسب نفس المصدر.

أرقام تشير إلى تغوّل هذا القطاع واحتكاره للجودة سواء عبر تطوير الآليات البيداغوجية المعتمدة وكذلك توفير أحدث التجهيزات لتسهيل النفاذ المعرفي لروّاده ما جعله ملاذا للتحصيل العلمي لطبقة معينة دون غيرها كما ساهم في طرح إشكالية عميقة تحتاج عملية تفكير جدي في مستقبل ألاف التلاميذ المحرومين من التعليم وبالتالي مستقبل جيل بأكمله.

HTTPS://WWW.INDEPENDENTARABIA.COM/NO-DE/188566/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85
-HTTPS://FRESHBOOKS2U.COM/%D9%85%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA
HTTP://WWW.EDUNET.TN/ARTICLE_EDUCATION/STATISTIQUES/STAT2020_2021/STAT_SCOLAIRE.PDF

منهجيـة احتسـاب علمية جديدة :

بدايـة مـن شـهر مـارس اعتمد المرصـد الاجتماعـي التونسي بالمنتـدى التونـسي للحقـوق الاقتصادية، لمنهجية احتساب علمية جديدة وفيما يلي بسطة على قواعدها:

المفاهيم :

التحـركات العفويـة : تتسـم بالمباغـة و سرعـة التحـرك نتيجة حـالات الغضب الجماعـي القصوى والاحتقـان الـذي يولدهـا الا أنهـا محـدودة في الزمـان و المـكان وتسـعى إلى الإثارة ولفـت الإنتباه والتعبئـة الإجتماعيـة وتتميـز بطابعهـا السـلمي الا أنهـا تتفـاوت في معـالم تطويـر الاحتجاج بما في ذلك ممارسة العنف.

التحـركات المنظمـة : تحـركات كانـت بالأسـاس عفويـة إلا أنهـا تطـورت وطورت آليـات فعلها في الزمـان والمـكان وتوفـرت عـلى القـدرة عـلى تنظيـم الإحتجـاج والإعـداد لـه وتسـعى إلى تطويـر التعبئة المضادة إلا أنها تبقى في الأساس سلمية.
تتميـز بوسـائلها التنظيميـة و قدرتهـا عـلى ضـمان إسـتمرار فعلهـا و اعـادة التعبئـة مـن جديـد من أجل نفس الأسباب.

التحـركات العشـوائية : هـي التحـركات العنيفـة والتـي تجعـل مـن العنـف المضاد إحـدى آليات فعلهـا وهـي في الغالـب ردود فعـل مبـاشرة توظـف كل الإمكانـات مـن أجـل المواجهـة وتحقيق أهدافها لكنها في الغالب تفتقد عناصر التنظيم والبرنامج والوسائل الواضحة.

منهجية الاحتسـاب :

يحدد التحرك طبقا لشكل الاحتجاج، المكان ومدته في الزمن.

التحـرك الاحتجاجـي يمكـن ان يـدور في اكـثر مـن مـكان وبالتـالي يتـم احتسـابه اكثر من مـرة، أي بحسب عدد الأطر التي شهدت تحركات احتجاجية.

التحرك الاحتجاجية الذي يمتد على اكثر من يوم يتم احتسابه يوميا على انه تحرك جديد.

كل تغيير في الشكل الاحتجاجي للحركة الاحتجاجية يتم احتسابه كتحرك احتجاجي جديد.

منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية

عمليات الاجتياز المحبطة :

يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون ...)

الواصلون الى السواحل الأوروبية :

هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين الى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوربية لمراقبة السواحل.

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج الى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية.

الأرقام اللامرئية: هي اعداد المهاجرين التي تصل الى السواحل الأوروبية دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.